العربية عدد المهاجرين العرب بنحو 18 مليون نسمة، وتأتي في مقدمتها العمالة المغربية المهاجرة التي تقدر بنحو 5 ملايين نسمة وان أكثر من 43٪ من العمالة المغربية تتجه نحو اسبانيا.

الشكل (1) تطور أعداد الوافدين إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

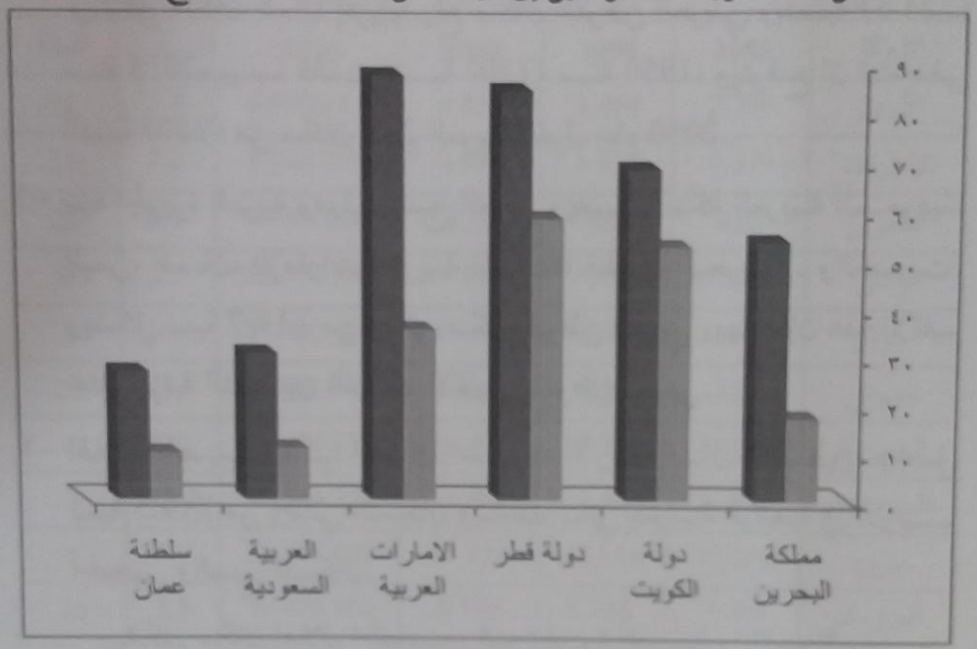

المصدر: جدول (9)

ثانياً: التوزيع السكاني

يتوزع الوطن العربي على أثنتين وعشرين دولة ممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً ويمكن تقسيم مناطق التركز السكاني بحسب الأقاليم الآتية:

1- وادي النيل والقرن الإفريقي ويضم: مصر، السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي. وقد بلغ عدد سكان هذه المجموعة (126) مليون نسمه أو (33.7٪) من إجمالي عدد سكان الوطن العربي سنة 2013، ونسبة هذه

المجموعة بلـغت (44٪) سنة 1950 من إجمالي السكان ليصل بحسب ما هو متوقع إلى (34٪) مع منتصف القرن الحادي والعشرين.

2- شمال أفريقيا: ويضم كلا من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا ويشكل سكان شمال إفريقيا ربع سكان الوطن العربي وبنسبة (24.5٪) سنة 2013، بينما كانت بنسبة (30٪) سنة 1950، ويتوقع ان تنخفض النسبة (20٪) من سكان العالم العربي بحلول عام 2050.

3- شبه الجزيرة العربيّة ودول الخليج العربي ويضم: المملكة العربية السعودية، اليمن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، والكويت. ويشكل نسبة 19.7٪ من إجمالي سكان الوطن العربي وبهذا فإن هذا الاقليم يحتل المرتبة الثالثة بين الترتيب الاقليمي للوطن العربي.

4- الهلال الخصيب ويضم: العراق، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين. ويحتل نسبة 19.5٪ من إجمالي السكان وبذلك ياتي بالمرتبة الرابعة في الترتيب الحجمي والنسبي للسكان.

ويشكل سكان الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربيّة والخليج العربي ما تبقى من مجموع السكان الإجمالي بتقديرات متساوية تتراوح بين 17-18٪ لكل مجموعة.

وتعتبر مصر أكثر الدول العربية سكاناً وبنسبة 22.9٪ من إجمالي سكان الوطن العربي لسنة 2013 (ينظر الجدول 10 والخريطة 13). وتحتل الجزائر والسودان والمغرب المركز الثاني في حجم السكان الذي يتراوح بين (9-10٪) لكل دولة، في الوقت الذي تشكل فيه البحرين، جزر القمر، جيبوتي، قطر، نحو (1٪) مجتمعة من مجموع سكان الوطن العربي.

ويذهب البعض إلى اعتبار خط المطر المتساوي 250ملم خطا فاصلا بين

مناطق تركز السكان ومناطق تخلخلهم، إذ تنخفض خصوبة التربة ويتدهور الإنتاج الزراعي عندما ينخفض معدل المطر عن 250ملم سنويا، الأمر الذي يؤكد ان للموارد المائية الاثر المهم في توزيع السكان.

الجدول (10) أحجام السكان في الدول العربية للأعوام 1990 و2000 و2011

الدولة	1985	1990	2000	20113	٪	المرتبة
الأردن	2.700	3.468	4.857	6.540.241	1.8	12
الإمارات	1.379	1.773	2.995	8.264.070	2.2	11
البحرين	420	503	638	1.195.020	0.3	20
تونس	7.261	8.154	9.563	10.777.500	2.9	9
الجزائر	21.850	25.022	30.416	37.900.000	10.1	3
جيبوتي	430	520	680	1.000.000	0.3	21
السعودية	11.600	15.187	20.476	29.994.272	8.0	6
السودان*	21.820	23.436	31.081	37.964.272	10.2	2
سوريا	10.267	12.116	16.320	21.898.000	5.9	8
الصومال	7.780	8.680	9.596	10.496.000	2.8	10
العراق	15.580	17.890	24.086	35.095.772	9.4	4
عمان	1.330	1.625	2.402	3.864.553	1.0	16
قطر	300	418	614	1.864.817	0.5	19
جزر القمر	-	435	552	797.932	0.2	22
الكويت	1.697	2.142	2.217	3.819.668	1.0	17
لبنان	2.670	2.550	3.765	4.822.000	1.3	14
ليبيا	3.734	4.229	5.640	6.202.000	1.7	13
مصر	45.130	51.611	63.860	85.542.000	22.9	1
المغرب	21.840	24.167	28.466	33.154.900	8.9	5
موريتانيا	1770	1.980	2.864	3.398.000	0.9	18

الدولة	1985	1990	2000	20113	٪	المرتبة
فلسطين	-	2.8	3.2	4.420.000	1.2	15
اليمن	11.280	12.860	17.461	24.527.000	6.5	7
المجموع	190.928	221.074	281.332	373.569.645	100.0	-

المصدر: صندوق النقد الدولي، الدائرة الاقتصادية والفنية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ملحق 2/ 8، ص328.

الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999.

الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011.

* انخفض سكان السودان سنة 2013 نتيجة لانفصال جنوب السودان الذي بلغ سكانه (11.296.000) عام 2013.

الخريطة (13) الحجم السكاني للدول العربية لعام 2013

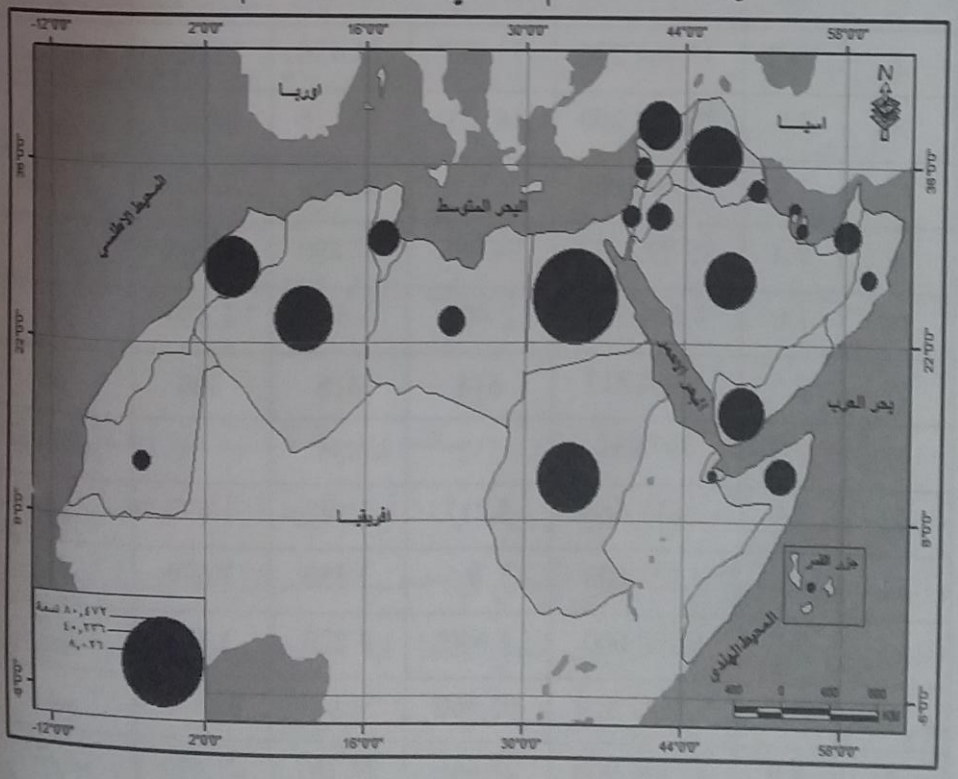

العوامل المؤثرة في توزيع سكان الوطن العربي

من الصعوبة بمكان تعليل تركز السكان وتجمعهم في منطقة ما بعامل معين ومعزل عن العوامل الأخرى، إذ إن صورة التوزيع الجغرافي ما هي إلا مرآة عاكسة لتفاعل جملة من العوامل. علما ان توزيع السكان عملية ديناميكية مستمرة ومتغيرة تبعا لتغير تلك العوامل التي يتحكم بها هي الأخرى عامل الزمن.

إن الاختلافات في أنماط التوزيعات السكانية لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء مجموعة من العوامل المتشابكة، طبيعية وبشرية واقتصادية، فأنماط توزيع السكان ما هي الا نتيجة التفاعل بين هذه العوامل التي تفاعلت وتضافرت فأنتجت الصورة الحالية لتوزيع السكان وتجمعاتهم وكثافاتهم.

ويشكل المكان بخصائصه المختلفة عاملاً مهما في توزيع السكان وتلك العوامل قد أدت في النهاية إلى صياغة مجموعة من العوامل ذات الارتباط المكاني بتوزيع السكان وهي:

اولا: المتغيرات الطبيعية

تصبح هذه العوامل أكثر حدة في البلدان الفقيرة المتخلفة في حين يقل تأثيرها في البلدان المتطورة والمتقدمة وذلك في ظل تحكمها بهذه العوامل إلى حد ما كجزء مما تملكه من تقنيات متطورة تتبناها في الوقت الحاضر. والمتغيرات الطبيعية تؤثر في توزيع السكان اما بشكل مباشر كتأثير مظاهر السطح والموقع البحري أو بشكل غير مباشر كتأثير عوامل المناخ والتربة وهي:

1- الموقع البحري

ان الصفة الجزرية للوطن العربي ووقوعه على طريق الإتصال البحري قد أضفت عليه خصائص بديلة عالية الأهمية جذبت اليه الاهتمام منذ القدم، ولم

يكن ارتباط الإنسان العربي بالساحل وليد مرحلة اكتشاف النفط، بل امتد لازمان ضاربة في القدم حيث ارتبطت المهن التي زاولها السكان مع الساحل كالغوص والصيد وبناء السفن، فضلاً عن كون الساحل يمثل بوابة الاتصال بالعالم الخارجي وملجأ من فقر البيئة الداخلية ان إمعان النظر في خرائط التوزيع الفعلي يرينا بسهوله مدى الارتباط المكاني بين التجمعات السكانية والساحل البحري، حيث تتجه التجمعات لان تتوزع توزيعا هامشيا مع امتداده، إذ إن الساحل يوفر فرص عمل عديدة للسكان منها امكانية قيام التجارة ووجود المؤانئ وصيد الاسماك وغيرها من المهن المرتبطة بالبحر، في حين تبقى المناطق الداخلية شبه خالية من السكان.

2- السطح

يعد السطح من العوامل الطبيعية المهمة التي تؤثر على التجمعات البشرية وتوزيعها، بوصفه من العوامل المساعدة على نشاط الإنسان وفعالياته وقد تكون عائقة لهذا النشاط.

ويمكن تقسيم الأراضي العربية إلى عدد من المناطق الطبوغرافية، فهناك مناطق سهلية متمثلة بالساحل الشمالي والشرقي المطل على البحر المتوسط والخليج العربي فضلاً عن السهول الفيضية في مصر والعراق، وهذه السهول تعد من افضل الاماكن التي يتركز فيها السكان لعوامل تتعلق بانبساطها وسهولة زراعتها وشق الطرق فيها، اما السواحل الغربية للخليج العربي فلم يكن للزراعة دورا في تركز سكانها، بل كان ذلك بفعل اكتشاف النفط وارتفاع مداخيله. وبالمقابل نجد ان هناك بعض المرتفعات العربية التي تجتذب السكان ومنها مرتفعات اليمن وسلاسل جبال اطلس ومرتفعات شمال العراق وبلاد الشام والسبب في ذلك هو اعتدال درجة الحرارة وغزارة الأمطار وتوفر التربة

الصالحة للزراعة. بينما هناك مرتفعات طاردة للسكان تمثلها جبال البحر الاحمر بسبب جفافها ورداءة تربتها. ونتيجة لتركز السكان في المناطق السهلية فإن الاخيرة احتوت على أكبر المدن العربية وأهمها كالقاهرة وبغداد ومراكش ودمشق.

3- المناخ

يعد المناخ من أكثر العوامل الطبيعية ذات التأثير المباشر على توزيع السكان واماكن تركزهم، خاصة بالنسبة لعامل درجة الحرارة وكمية المطر، ولهذان العاملان اهمية خاصة في الوطن العربي الذي تغلب عليه صفة الجفاف. فيلاحظ بوضوح انخفاض الكثافة السكانية في المناطق الوسطى من الوطن العربي، أذ تمتد الصحراء في الجزء الإفريقي والاسيوي، في حين يتركز السكان في المناطق الشمالية حيث مناخ البحر المتوسط كذلك الحال بالنسبة للمناخ المداري في السودان. ويذهب البعض إلى ان خط المطر المتساوي 250ملم يعد خطا فاصلا بين مناطق التركز والتخلخل السكاني.

4- الموارد المائية

تعد المياه من أنفس الموارد الطبيعية في المناطق الجافة، أذ تتحكم في وجود توزيع وكثافة كل من النبات والحيوان والإنسان، وقد ارتبطت الحضارات القديمة في الوطن العربي والعالم عموما بضفاف الأنهار ومنها حضارة وادي النيل وحضارة وادي الرافدين والحضارة الهندية.وتظهر اهمية الموارد المائية من خلال نمط التوزيع الخطي للسكان الذي تمتاز به الدول العربية التي تجري فيها الأنهار ويظهر ذلك باوضح صوره في وسط العراق وجنوبه حيث يتوزع السكان مع

امتداد نهري دجلة والفرات، كما يظهر ذلك على امتداد نهر النيل في مصر والسودان والحال تنطبق على الأنهار القصيرة في المغرب العربي وبلاد الشام.

5- التربة

إن نظرة خاطفة على خريطة توزيع السكان تبين أن السكان يتركزون في المناطق ذات التربة الخصبة مما يؤكد العلاقة الكبيرة بين المتغيرين، فالتربة الفيضية في سهول وادي النيل والرافدين من العوامل التي ادت إلى تركز السكان، وكذلك الحال بالنسبة لتربة الشورنوزم أو التربة السوداء في وسط وجنوب السودان وتربة المرتفعات في اليمن، ومن الطبيعي أن توافر التربة الخصبة يعني أزدهار الزراعة وأرتفاع المستوى المعاشي وتوفر فرص العمل، وعلى العكس تماما يلاحظ تخلخل السكان في مناطق الترب الفقيرة كما هو الحال بالنسبة للتربة الصحراوية التي تغطي الصحراء العربية.

ثانيا: العوامل البشرية

تعد العوامل البشرية من العوامل المهمة في توزيع السكان والعوامل البشرية عرضة للتغير تبعا للتغيير الحاصل في الظروف الطبيعية والبشرية، لأن هذه العوامل ما نتاج تلك الظروف.

1- النفط والصناعة

ان اكتشاف الثروات المعدنية في بعض أجزاء الوطن العربي ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تركز السكان وازدياد اعدادهم ومعدلات نموهم وأفضل مثال على ذلك ماشهدته دول الخليج العربي التي تضاعف سكانها أكثر من ثمان مرات خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقد أدت المكتشفات المعدنية في بعض المناطق إلى نشوء مدن صناعية أو بترولية تحتل مكانة كبيرة في السجل

الديموغرافي للدول منها منطقة امسعيد القطرية وعكاشات العراقية وغيرها كثير. اما المدن الصناعية فهي الاخرى نتاج طبيعي لاكتشاف البترول وقد ساهمت في نشوء مدن صناعية متكاملة.

ان اهمية الموارد البترولية المباشرة وغير المباشرة بصورة معقدة تسهم اخيراً في زيادة السكان وتركزهم في اجزاء معينة فالنفط يؤدي إلى جذب الصناعة وتطوير البنى التحتية وانشاء شبكات طرق النقل ومن ثم وجود مدن متكاملة.

2- طرق النقل

كان من نتائج تقدم النقل والاتصال في القرن العشرين أن أصبح الاتصال بين الجماعات المختلفة ميسورا ومن ثم انتشر السكان فوق مساحة اوسع من الكرة الأرضية. ولطرق النقل والمواصلات أهمية كبيرة في عملية توزيع السكان واستقرارهم، حيث يعد مكانا يتفاعل فيه الناس مع بيئتهم ويمكن إدراج هذا القطاع في قمة اولويات الاستراتيجية التنموية لما له من أهمية أقتصادية وأجتماعية وسياسية.

ان الموقع المتوسط للوطن العربي ووقوعه على طرق التجارة الدولية ساعد على تركز السكان على مناطق التجارة الدولية وعقدها الرئيسة ومنها قناة السويس التي لم تكن لها اهمية تذكر قبل افتتاحها، وقد ادى موقع الوطن العربي إلى انشاء الموانئ الرئيسة على سواحل الوطن العربي الأمر الذي جذب تيارات الهجرة باتجاه تلك المناطق ومنها ميناء جدة والحديدة والاسكندرية وسرت والدار البيضاء وغيرها كثير.

3- المتغيرات الديموغرافية

تتمثل المتغيرات الديموغرافية بحركتي المواليد والوفيات وظاهرة الهجرة، التي يترتب عليها اختلاف معدلات النمو السكاني وتباين اتجاهاته من منطقة إلى

أخرى ومن ثم تؤدي إلى تباين توزيع السكان. والنمو السكاني ظاهرة معقدة تتأثر بجملة من المؤثرات البيئية والاجتماعية والأقتصادية.

ويتباين معدل النمو السكاني بين الدول العربية فهي تتجاوز 4٪ في اليمن وموريتانيا والصومال وجيبوتي وتنخفض إلى أقل من 2٪ في لبنان وتونس، ومن ثم فهناك دول يتزايد سكانها بسرعة فائقة في حين تنخفض وتيرة الزيادة في دول اخرى. والزيادة السكانية ناجمة عن عاملان هما الزيادة الطبيعية، أي الفرق بين المواليد والوفيات والزيادة غير الطبيعية المتمثلة بعامل الهجرة، وتظهر اهمية الهجرة ودورها في التغيرات السكانية من خلال إعادة توزيع السكان، وهذا مايتضح من خلال دراسة الواقع الديموغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي التي تستقبل تيارات كبيرة من المهاجرين لاسيما من الدول الآسيوية (الهند، باكستان، بنغلادش، الفليبين).

رابعا: العوامل التاريخية والسياسية والإدارية

لاريب في ان توزيع السكان في الماضي له أثر كبير في توزيعهم الحالي، فالدول والمدن العربية نشات وتطورت على قواعد سكانية قديمة، ويرجع تاريخ بعض المدن إلى آلاف من السنين وعلى الرغم من تفاوت عدد سكانها من مرحلة زمنية إلى أخرى وانتقال الموضع المدني من المكان الأصلي.

إن التجمعات البشرية في بعض الدول العربية التي تتخذ من المناطق الجبلية أو السهلية مكانا لها تعود لأسباب تاريخية تتعلق بوجود مجموعات تربطها روابط تاريخية وثيقة ومنها تركز الاكراد في شمال العراق والعناصر المارونية والدروزية في جبال لبنان والعلويين في الجبال السورية والبربر في جبال اطلس، ولاريب في ان هذا الالتجاء يعود لأسباب تتعلق بالاحتماء بها طلباً للأمن.

اما العوامل السياسية فهي الاخرى تشكل عاملا مهما في توزيع السكان، وخير مثال على ذلك ما شهدته اراضي فلسطين من تهجير واسع للشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الصهيوني، كذلك ما شهدته لبنان ابان الحرب الاهلية والسودان أيضا والصومال وسوريا. وما شهده العالم العربي من تحولات سياسية بدءا من عام 2011 ساهم هو الاخر في ازدياد أعداد اللاجئين

اما العوامل الإدارية فإن استحداث وحدات إدارية جديدة أو إعطائها خصوصية معينة ستؤدي حتما إلى توسعها، الأمر الذي يساهم في توسعها السكاني، والمدن الجديدة التي أقيمت في الدول الخليجية خير مثال على ذلك.

التحضر في الوطن العربي

إن ما تتسم به الحياة الحضرية من خصائص وسمات تجعل طريقة الحياة الحضرية مغايرة بشكل واضح لطريقة الحياة الريفية. ولما كان الريف ذا طابع محافظ وتقليدي، فإن تحديد معالم الحياة الريفية والفروق القائمة بينه وبين الحياة الحضرية المتغيرة يكشف لنا عن أسلوب الحياة في أي من النموذجين المحليين، وطبيعة البناء الاجتماعي والتنظيمات الاجتماعية السائدة في كل منهما، ويساعد هذا التحليل على تحديد الظروف والأحوال التي تعمل على جعل بعض النمإذج المحلية في مرحلة انتقالية وفي اتجاه الحضرية، وما يرتبط بها من بناء اقتصادي ومهني وسكاني. وبذلك تتحدد أبعاد التغير الاجتماعي والديموغرافي والثقافي والشخصي، وما يرتبط بهذا التغير من تكيف مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية المتغيرة في البيئة الحضرية، وما تجره تلك التغيرات من مشكلات تتعلق بالتنظيم والتكيف والتوافق والتكامل وسوء التنظيم الاجتماعي، والاغتراب وتصدع المعايير في البيئة الحضرية.

تتم عملية التحضر* Urbanization في البلدان العربية بوتيرة متسارعة تفوق التطورات الاقتصادية فيها مما يجعل المدن العربية مسرحا خصبا للعديد من المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يعد القرن العشرين قرن التحضر في الوطن العربي، إذ ارتفعت نسبة السكان الحضر من 10٪ في بدايته إلى ما يقارب الـ60٪ في نهايته حيث بلغ إجمالي سكان المدن 180 مليون نسمة، في حين لم يتجاوز سكان المدن 3.5 مليون في بداية القرن العشرين، ومن الطبيعي ان تتفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حدوث القفزات الموجودة من التحضر.

ويتمثل العامل السياسي في حصول البلدان العربية على الاستقلال بفترات متباينة، اما العوامل الاقتصادية فتتمثل بالتطورات الناجمة عن الاكتشافات النفطية وتركز مشاريع التنمية في مراكز المدن، فضلاً عن الإهمال الذي عاناه الريف في الوطن العربي وماتبعه من انخفاض في الإنتاج الزراعي.

وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2010 حوالي 59% من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتيها على المستوى العالمي البالغة حوالي 50% وفي الدول النامية البالغة حوالي 54% وتشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في الدول العربية، عدا السودان والصومال وجزر القمر ومصر وموريتانيا واليمن.

---

* ان للحضرية والتحضر مفاهيم تختلف من مجتمع لآخر ومن إقليم حضاري او ثقافي لآخر، فالحضرية عند بعضهم هي عملية تغيير نوعي في نظرة الناس الى الحياة وفي أنماط سلوكهم وفيما أوجدوه من تنظيمات . في حين انها عند البعض الاخر حضارة المدن وطريقة سكانها. أما التحضر فانه عملية تركز سكاني في مستوطنات حضرية ذات احجام محددة، او انه عملية تغيير كمي في الأحجام السكانية.

ويرجع التباين في مستويات الريف والحضر إلى التباين في الإمكانيات الزراعية المتوفرة في تلك الدول، وإلى التضخم السكاني ومحدودية فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية وعدم كفاية البنى الأساسية وملاءمتها في الكثير من المدن العربية مما يحد من جاذبيتها. وقد كان معدل النزوح إلى المدن محدوداً بعض الشيء في كل من موريتانيا وليبيا ولبنان وجزر القمر والمغرب. ويمكن تقسيم دول الوطن العربي إلى خمسة مستويات من حيث نسبة التحضر كما يتضح من الجدول (12) ووفقا للآتي:

دول تزيد نسبة التحضر فيها عن 88٪ وتمثلها كل من الكويت والبحرين وقطر ولبنان وجزر القمر وفلسطين، وتكاد تصل النسبة إلى 100٪ في دولة قطر وهذه الدول تمتاز بصغر المساحة وكونها دولاً نفطية وماعدا لبنان وفلسطين، وتحتل مراتب متقدمة في تقرير التنمية البشرية فدولة قطر هي الأولى في نسبة الدخل الفردي بحسب إحصائيات 2011. وعموما يمثل سكان هذه الدول 2٪ من سكان الوطن العربي، الدول التي تتراوح نسبة التحضر فيها 70-87٪ وتشمل كل من ليبيا والسعودية وعمان والإمارات وجيبوتي والأردن وهذه الدول تشمل على 19٪ من سكان الوطن العربي.

الدول التي يتراوح نسبة التحضر فيها 50-86٪ وتضم كل من العراق وتونس وموريتانيا والجزائر والمغرب وفيها ما يقارب 24٪ من سكان الوطن العربي.

دول ذات تحضر دون المتوسط (30-49٪) وتضم كل من مصر والسودان وهي عموما دول ذات مساحات شاسعة تحتوي على 44٪ من إجمالي سكان العالم العربي دول تقل فيها نسبة التحضر عن 30٪ ويقتصر هذا المستوى على اليمن وهي عموما دولة فقيرة تحتل نهاية القائمة في تقارير التنمية البشرية على الرغم من مواقعها الجغرافية المتميزة.

الجدول (12) نسبة السكان الحضر في الدول العربية لفترات مختلفة

الدولة	1960	1980	2014
الأردن	43	60	83
الإمارات	40	71	84
البحرين	75	81	89
تونس	36	52	67
الجزائر	30	44	67
جيبوتى	50	74	76
السعودية	30	66	83
السودان	10	20	40
سوريا	37	34	56
الصومال	-	-	38
العراق	40	61	67
عمان	4	31	75
فلسطين	-	60	98
قطر	-	92	96
الكويت	72	90	99
جزر القمر			98
لبنان	40	74	88
ليبيا	23	96	78
مصر	38	43	44
المغرب	29	41	58
موريتانيا	6	27	42
اليمن	9	19	29

أما سكان البادية فيشكلون 8٪ من إجمالي السكان مع اختلاف واضح في نسبتها بين الدول العربية، إذ تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة 27٪ من إجمالي السكان ويتركزون في الإقليم الشمالي من المملكة. وقد ساعدت المشاريع الإستيطانية والجهود التي بذلت من قبل الدول العربية على تقليل السكان البدو ومنح بعضهم الاستقرار على الرغم من ان بعضهم متمسك بحياة البداوة بما يحمله من تكوين وخصائص معينة. ويبلغ عدد السكان البدو نحو 10 مليون نسمة يتركز أكثر من 40٪ منهم في شبه الجزيرة العربية و20٪ في العراق والأردن وسوريا في حين يستأثر السودان بنحو 30٪ منهم وتتوزع النسبة الباقية في الصومال وموريتانيا والجزائر.